# مفهوم الاختيارية والذاتية والنسبية داخل الجمعيات التعاونية

دكتور/مجدي محفوظ هلال
أستاذ الاقتصاد ورئيس مجلس قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة ـ جامعة أسيوط

يرى البعض في الجمعية التعاونية كعمل اجتماعي وسيلة من وسائل الاصلاح الاجتماعي، ويعتبر هذا واضحا في المجتمعات الشعوبية لكل من روبرت أوين وشارل فورية، بما تضمنته أفكارهم من انقلاب شامل في عادات الناس المتصلة بحياتهم وعملهم. في حين يرى البعض الآخر في التعاونية كعمل سياسي، وسيلة فعالة لتحسين أحوال الافراد ومحتضنو هذه الفكرة عادة هم من الاشتراكيين أو من أتباع الاحزاب التعاونية. وكعمل قانوني يرى البعض في التعاونية أنها شركة مساهمة ذات طبيعة خاصة يبدو منها أن الحقوق والواجبات والقوى والايضاحات والتفسيرات القانونية التي يتضمنها قانونها الداخلي مصاغة.

صياغة عبرة عن المبادىء التعاونية المحددة بمنتهى الدقة،ويعزى أصحاب هذا الرأي مدى نجاح أو فشل آي عمل تعاوني إلى مدى فاعلية الوسائل القانونية التي تستخدمها،وإلى مدى دقة تعريف الاجراءات والسياسات الادارية آلتي سيجرى العمل بمقتضاها داخل التنظيم التعاوني (الجمعية التعاونية) وهى عادة ما تكون متصلة بالعقود الملزمة،وشروط التعامل مع الاعضاء وكيفية تصريفهم لشئونها وفقاً للمبا دىء التعاونية. وينظر إلى التعاونية كعمل اقتصادي على أنها واحدة من الوسائل المؤدية إلى حياة أفضل وتحسين الوضع الاقتصادي للأفراد المنضمين أليها.

ودون ما حاجة إلى الدخول في سرد الكثير من التفاصيل المتعلقة با لمفاهيم أو المعاني المختلفة للجمعية التعاونية ، يكفى الاشارة هنا بأن هناك شبه إجماع اليوم على ضرورة تأكيد أن الصفة المزدوجة للجمعية التعاونية ، كتنظيم اجتماعي من ناحية واقتصادي من ناحية اخرى يفترض توافر عنصرين رئيسيين هما :

العنصر الأول : الاتحاد التطوعى أو الاختيارى بين اشخاص أدركوا ومازالوا يدركون أن هناك تشابها بين حاجات (أهداف ) لهم معينة ، وأن فى مقدورهم إشباعها بطريقة مشتركة ( تعاونية ) أحسن من أية طريقة فردية أو جماعية أخرى .

العنصر الثانى : المنشأة الاقتصادية المشتركة ( التعاونية ) ذات الهدف الخاص والمطابق تماماً للحاجات المراد إشباعها للأعضاء والمتفق عليها فيما بينهم.

فالجمعية التعاونية من ناحية كونها تنظيم اجتماعي تشير إلى الاتحاد التطوعى القائم بين الاشخاص الذين يشكلون عضوية التعاونية بحيث تجمعهم روح الزمالة وصفات التضامن وقوة الرابطة من خلال توحيد قدراتهم ومواردهم الفردية للقيام بالعمل المشترك وفقاً للمبادىء والقواعد التعاونية التى يقررها الأعضاء فيما بينهم .

والصفة الاجتماعية للجمعية التعاونية تعد ولا شك الأساس فى تكوينها وتلازمها فى كل خطوة من خطواتها ، فعلى قدر ما يكون بين الأعضاء من تضامن ورابطة قوية يكون العمل المشترك ناجحا ومحكماً فى تنظيمه وإدارته والرقابة عليه .

بينما الجمعية التعاونية من ناحية كونها تنظيم اقتصادى فهى تشير إلى مشروع العمل المشترك نفسه والذى ينضم إليه الأفراد بصورة اختيارية ، ويشاركون فى تكوينه وإدارته والانتفاع بخدماته وتحمل لمخاطره .

ويتضح من هذا أن الجمعية التعاونية يجب أن ينظر إليها على أنها تنظيم عمل اقتصادى مشترك فريد ومميز عن بقية مشاريع الأعمال الاقتصادية الجماعية الأخرى ، حيث يساهم أعضائه فى ملكيته وتشغيله وإدارته ، والانتفاع بخدماته وتحمل مخاطره .

والجمعية التعاونية كمشروع عمل اقتصادى ليست غاية فى حد ذاتها ولكنها اداة أو وسيلة مأمونة لتحقيق الاهداف الاقتصادية لأعضائها ومن الوجهة الاقتصادية ، فإن نجاح الجمعية التعاونية فى تحقيق أهدافها الاقتصادية كمشروع عمل اقتصادى يتوقف على مدى الإلمام بالمفاهيم الثلاثة التعاونية التالية :

**١- الإختيارية Voluntarism:**

استاذاً إلى فلسفة الفكر التعاوني الحديث يجب أن ننظر إلى معني أو مفهوم الاختيارية (الطوعية) في العمل التعاوني على أنه حرية الافراد في أقامة جمعية تعاونية أو الانضمام والمشاركة في جمعية مقامة فعلاً. فالاساس في تكوين الجمعية وبقاءها هم الافراد المنضمين اليها. إن الإبقاء على حرية كل فرد في تقرير ما إذا كان يرغب في الانضمام لعضوية إحدى التعاونيات أو اتحاده مع الاخرين لتكوين جمعيات تعاونية جديدة يعتبر ولاشك الركيزة الاساسية لنجاح التعاونيات في تأدية وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، خاصة إذا ما نحن علمنا بأن المشاركة الاختيارية والبعيدة عن عامل الاجبار أو الإلزام تعنى:الرغبة الذاتية في مشاركة الاخرين وإنجاز الاعمال الاقتصادية بصورة تعاونية ودعم روح العمل المشترك ، وإقامة علاقات إنسانية افضل، وتحمل مزيداً من المسئولية والانضباط ضمن إطار الانتماء إلى الجماعة والسعي الدائم إلى تحقيق أهدافها المشتركة، وكلها عناصر إيجابية توافرها يساعد على نجاح العمل التعاوني واستمرار يته.

ومن الناحية التطبيقية يمكن إرجاع أهمية توفير المشاركة الطوعية أو الاختيارية للأفراد في عضوية التعاونيات إلى حقيقتين هما:

أ- تأكيد صفة التعاون الاختياري أو الحر: إن صفة أو سمة التعاون الإختيارى بمعنى عدم إجبار أوإلزام آي شخص بالانضمام أو البقاء في عضوية التعاونية، فضلا عن أن العمل داخل التعاونية يجب أن يكون بعيداً عن آي شكل من أشكال الاجبار أوالالزام.

ب- تأكيد صفة استمرارية التعاون الاختياري : إن صفة أو سمة التعاون الإختيارى يجب أن تفهم على أنها عملية مستمرة وليست عملية لحظية

أووقتية، بحيث تقبل التعاونيات في عضويتها كل الاشخاص المؤهلين لعضويتها، ويستثنى من ذلك الافراد غير المؤهلين و/أو حتى استبعاد الاعضاء الذين يعلمون ضد مصالح الجمعية ويعرقلون مسيرة تقدمها.

ومما لاشك فيه يستند العمل التعاوني الناجح في دعوته إلى تأكيد تطبيق مفهوم المشاركة الاختيارية كأساس لعضوية الجمعية التعاونية إلى حقيقة أن عملية إرغام آي شخص للانضمام لعضويةالجمعية التعاونية والمشاركة في أعمالها قد تاتى بنتائج سلبية مثال ذلك، هناك بعض الافراد قد لايكون لديهم الرغبة أو الاستعداد للمشاركة في العمل التعاوني حيث ينظرون إلى تلك المشاركة الإلزامية على أنها عامل تهديد لحاجة الامن والأمان التي يعيشونها، أو لكونهم غير اجتماعيين أو غير ميالين بطبيعتهم للعمل الجماعي ، أو لشعورهم بضعف المنافع الاجتماعية والاقتصادية التى سوف يحصلون عليها بانضمامهم للعمل التعاوني. وطالما أن الانضمام إلى عضوية التعاونية يعد أمراً اختياريا، فإن انسحاب الافراد منها يجب أن يكون بالمثل. فعندما يشعر بعض الاعضاء أن التعاونية اصبحت لا ترقى بما تقدمه من مكاسب وما تحققه من أهداف إلى مستوى توقعاتهم فيجب أن تعطى الحرية الكاملة للانسحاب من عضوية الجمعية.

**٢-النسبية proportionality :**

النسبية أو التبادلية يقصد بها هنا عملية الأخذ والعطاء داخل التعاونية، آي على قدر المشاركة و المساهمة الاولية في تكوين التعاونية و إنجاز أعمالها وتعاملات كل عضو معها وبقدر المشاركة في عوائدها. هذه الصفة أو السمة التي تتميز بها الجمعية التعاونية كتنظيم اجتماعي اقتصادي تعد هي الاخرى من الركائز الاساسية لنجاح التعاونيات في تادية وظائفها الاجتماعية والاقتصادية.

وكما هو معروف بأن مشاركة الوحدات الاقتصادية الفردية لتكوين المشروع التعاوني لاتكون بالضرورة متساوية، فلا غرابة إذا أن يكون تطبيق مبدأ النسبة في

توزيع التكاليف والعائد وتحمل المسئولية والمخاطرة على تلك الوحدات المشاركة في التعاونية أمراً مقبولاً بطبيعة الحال. فالتعاونية الناجحة إنما هي انعكاس لتطبيق قاعدتي العدالة والمساواة بين أعضائها. فالأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات من ناحية، وأن هناك عدالة في حصول كل عضو بمقدار مشاركته في الجمعية على نصيبه النسبي من التكاليف والعوائد وتحمل المسئولية المالية والمخاطرة..الخ. من ناحية أخرى،ومن الناحية العملية فإن تطبيق هذا المبدأ يوفر الحافز المادي لدى الاعضاء لمزيد من العمل والجهد والفاعلية مع الجمعية المنتسبين أليها.

**٣-الذاتية Specialist self-organization**

وهى تعنى في الفكر التعاوني الحديث الخصوصية التي تتميز بها الجمعية التعاونية كتنظيم اجتماعي- اقتصادي ، فيما يتعلق بكيفية إنشائها وملكيتها وإدارتها والانتفاع بخدماتها فمن حيث التكوين فهي تقوم على فكرة العون الذاتي من خلال عملية تجميع موارد وطاقات الافراد الراغبين في الانضمام إليها ومن حيث الملكية فهي تعنى حق جميع الاعضاء في ما تمتلكه الجمعية (أصول ثابتة، متداولة ...الخ). أما بخصوص الادارة فهي تعني أيضا حق جميع الاعضاء في إدارتها والمشاركة في اتخاذ القرارات وفقا لمبدأ ديمقراطية الإدارة ، حيث يقال في هذا الصدد أن التعاونية مدرسة لتعليم ديمقراطية الإدارة واتخاذ القرار. أما من حيث حق الانتفاع بخدمات الجمعية فيأتي الاعضاء ودون سواهم في مقدمة المنتفعين بخدمات الجمعية (في حالة الجمعيات التي تسمح بالتعامل مع الأ عضاء وغير الأعضاء). وهى تتميز بتقديم خدماتها للأعضاء بسعر التكلفة دون السعي إلى تحقيق ما يسمى أو ما يطلق عليه بالأرباح النقدية ،حيث هدفها خدمة العضو وليس رأس المال.

### ٤-التركيب الاقتصادي للمشروع التعاوني

### :Economic structure of cooperative enterprise

عندما تتجمع الوحدات الاقتصادية (إنتاجية كانت أم تسويقية أو زراعية أوصناعية...الخ) الفردية لتكوين جمعية تعاونية ، فإن هذه الوحدات تتفق فيما بينها على تكوين منشاة اقتصادية تعمل بالاشتراك كجزء متمم للنشاط الاقتصادي لهذه الوحدات . فالجمعية التعاونية ليست لها مصالح أو أهداف منفصلة عن مصالح أو أهداف تلك الوحدات المكونة لها، حيث تعتبر المنشأة التعاونية امتداد للنشاط الاقتصادي لأعضائها .اوبعبارة أخرى تعتبر أنشطة أو أعمال المنشاة التعاونية ممثلة في مجموع أو محصلة نشاط أو عمل المشاركين (الأعضاء) الذين يعملون بقدارتهم وطاقاتهم الفردية بطريقة قائمة على الإنفاق المشترك فيما بينهم سعياً وراء تعظيم العائد من هذا العمل المشترك. ومن ثم يجب النظر إلى المنشاة التعاونية على كونها وحدة مستقلة ،آي مشروع عمل اقتصادي ذات سيادة ، تقوم على أساس الوظائف الاقتصادية المخولة من الأعضاء إليها للقيام بها.